

نموذج توثيق وتدوين القرارات الإدارية¹

1. مراجع القرار الإداري

رخصة ممارسة نشاط بيع السمك بالجملة و بطاقة بائع السمك بالجملة	تسمية القرار الإداري
53	رمز القرار الإداري
ظهير شريف رقم 1.11.43 صادر في 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011) بتنفيذ القانون رقم 14.08 المتعلق ببيع السمك بالجملة كما تم تغييره. قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري رقم 2063.12 صادر في 7 رجب 1433 (29 ماي 2012) بتحديد نموذج طلب الترخيص لممارسة نشاط بيع السمك بالجملة ونموذج سجل بيع السمك بالجملة ونماذج بطاقة بائع السمك بالجملة ومستخرجاتها وبطاقة بائع السمك بالجملة بصفة مؤقتة. مرسوم رقم 2.12.71 صادر في 14 من ربيع الآخر 1433 (7 مارس 2012) بتطبيق القانون رقم 14.08 المتعلق ببيع السمك بالجملة.	المراجع القانونية للقرار الإداري
<u>الغاية:</u> الترخيص لممارسة نشاط بيع السمك بالجملة <u>الشروط:</u> - إثبات استعمال محلات أو منشآت أو مؤسسات مرخصة أو معتمدة على المستوى الصحي و/أو الاقتصار على استعمال وسائل نقل معتمدة على المستوى الصحي - الإقامة في المغرب أو وجود مقرهم الاجتماعي فيه، حسب الحالة؛ - إثبات ممارسة، خلال الخمس السنوات الأخيرة لتاريخ إيداع الطلب، صيد منتجات الصيد البحري أو تربيتها أو المتاجرة فيها لفترة لا تقل عن 3 أشهر أو التوفر على مؤهلات مكتسبة و/أو تكوين ذي صلة بمجال منتجات الصيد البحري	الغاية من المسطرة وشروط الحصول على القرار الإداري ²
صاحب طلب رخصة ممارسة بيع السمك بالجملة	المرتفق المستفيد ²

¹يعبأ هذا النموذج بالنسبة لكل قرار إداري مدرج باللائحة أعلاه
²غير إلزامي

2. المسطرة الإدارية المتعلقة بالقرار الإداري

أ. نموذج استمارة طلب القرار الإداري³

طلب الترخيص لممارسة نشاط بيع السمك بالجملة

أ. مرجع الطلب

تاريخ الإيداع	
مكان الإيداع	
رقم الطلب	

(*) مخصص للإدارة

ب. التعريف بهوية صاحب الطلب

1- شخص ذاتي	
الاسم العائلي	
الاسم الشخصي	
رقم البطاقة الوطنية للتعريف /رقم بطاقة الإقامة	
السجل التجاري/المدينة	
العنوان الهاتف/الفاكس البريد الإلكتروني	
2 شخص معنوي (1) (شطب البيانات غير المفيدة)	
تسمية الشركة / شكل الشركة	
السجل التجاري/المدينة	
التعاونية	
العنوان الهاتف/الفاكس البريد الإلكتروني	
الاسم العائلي و الشخصي للممثل المسؤول	
رقم البطاقة الوطنية للتعريف /رقم بطاقة الإقامة للممثل المسؤول	

(1) أرفق كل وثيقة مثبتة للبيانات

توقيع صاحب الطلب

الوصل

هوية صاحب الطلب

مكان إيداع الطلب

تاريخ إيداع الطلب

رقم الطلب

خاتم و توقيع مصلحة الاستانم

³يرفق لزوما في حالة توفره.

ب. الإدارة أو الإدارات المعنية بتلقي طلب القرار الإداري

العنوان	اسم الإدارة
	مندوبيات الصيد البحري أو المندوبيات الفرعية التابعة لها

ت. الإدارة أو الإدارات المعنية بدراسة ومعالجة القرار الإداري ودورها في المسطرة الإدارية

المتعلقة بالقرار الإداري

اسم الإدارة	دورها في المسطرة الإدارية
مندوبيات الصيد البحري	دراسة ملف الطلب
مديرية صناعات الصيد البحري	دراسة و معالجة و منح الرخصة و البطاقة

ث. الإدارة أو الإدارات المعنية بتسليم القرار الإداري

العنوان	اسم الإدارة
	مندوبيات الصيد البحري أو المندوبيات الفرعية التابعة لها

ج. الوثائق والمستندات المطلوبة

تسمية الوثيقة أو المستند	إيداع الوثيقة أو المستند من طرف المرتفق ³	إمكانية الحصول على الوثيقة أو المستند من طرف الإدارة ⁴	الإدارة المكلفة بإصدار الوثيقة أو المستند
1- طلب الترخيص لممارسة نشاط بيع السمك بالجملة	✓		
2- دفتر التحملات موقع	✓		

⁴وضع علامة في الخانة المناسبة لكل مستند أو وثيقة

		✓	3- تعريف صاحب الطلب
<u>بالنسبة للأشخاص الذاتيين:</u>			
		✓	نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لصاحب الطلب أو نسخة من بطاقة الإقامة للأجانب
		✓	صورة فوتوغرافية حديثة لصاحب الطلب
		✓	نسخة شهادة التسجيل في السجل التجاري نموذج 7
<u>بالنسبة للأشخاص المعنويين:</u>			
		✓	نسخة من قوانين الشركة او التعاونية
		✓	نسخة من شهادة التسجيل في السجل التجاري لممارسة نشاط بيع السمك بالجملة نموذج 7
		✓	نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو نسخة من بطاقة الإقامة للأجانب للممثل القانوني للمقاولة أو التعاونية
		✓	صورة فوتوغرافية حديثة للممثل القانوني للمقاولة او التعاونية

		✓	4- الوثائق المثبتة لتعريف المحلات و المنشآت و المؤسسات و أو وسائل النقل:
		✓	حالة استعمال المحلات أو المنشآت أو المؤسسات: نسخة من الترخيص أو الاعتماد على المستوى الصحي للمحل أو المنشأة أو المؤسسة المستعملة
		✓	في حالة استعمال المحلات أو المنشآت أو المؤسسات: عقد بخصوص استعمال محل أو منشأة أو مؤسسة مرخصة أو معتمدة على المستوى الصحي (للمستأجر)
		✓	في حالة استعمال وسائل النقل: نسخة من الاعتماد على المستوى الصحي لوسيلة النقل المستعملة
		✓	في حالة استعمال وسائل النقل: نسخة من البطاقة الرمادية لوسيلة النقل المستعملة
		✓	في حالة استعمال وسائل النقل: عقد بخصوص استعمال وسيلة نقل معتمدة على المستوى الصحي (للمستأجر)

		✓	إثبات ممارسة، خلال الخمس السنوات الأخيرة لتاريخ إيداع الطلب، صيد منتجات الصيد البحري أو تربيتها أو المتاجرة فيها لفترة لا تقل عن 3 أشهر أو التوفر على مؤهلات مكتسبة و/أو تكوين ذي صلة بمجال منتجات الصيد البحري
--	--	---	---

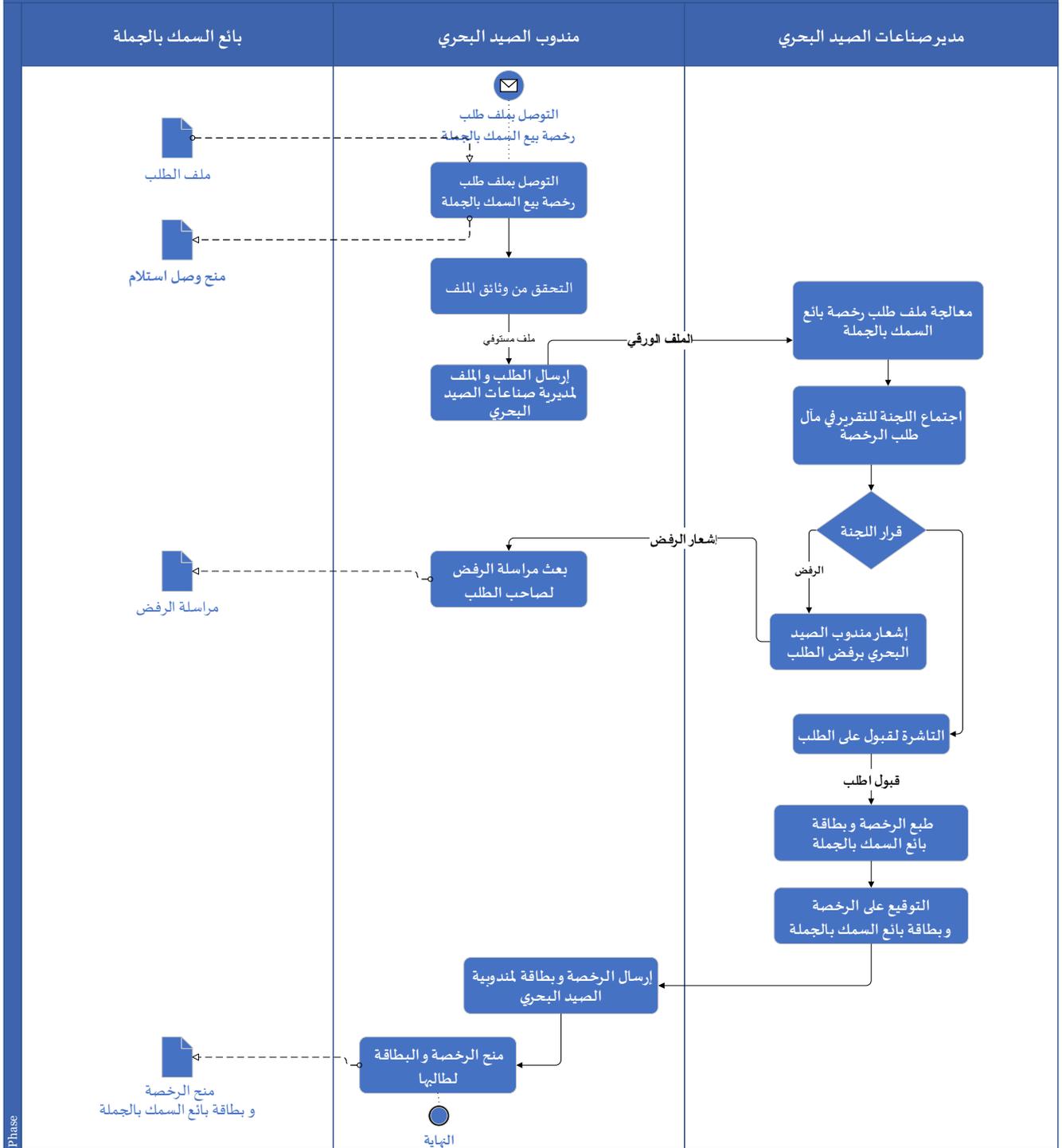
ح. المصاريف والرسوم والأتاوى الواجب أدائها من طرف المرتفق

التسمية	المراجع القانونية	المبلغ أو عناصر الاحتساب	الإدارة المكلفة بالتحصيل
لا شيء			

خ. بيان مراحل المسطرة الإدارية⁵

⁵ إدراج رسم بياني لمراحل المسطرة والإدارات المتدخلة فيها (LOGIGRAMME)

رخصة لمزاولة نشاط بيع السمك بالجملة



د. نموذج مخرج القرار الإداري⁶

⁶ إلحاق نموذج المخرج القرار الإداري



رخصة ممارسة نشاط بيع السمك بالجملة
AUTORISATION D'EXERCER L'ACTIVITE DE MAREYAGE

N° :

(Réf. Dossier:))

Le Directeur des Industries de la Pêche Maritime, en vertu de la loi n° 14-08 et les textes pris pour son application, autorise,

إن مدير صناعات الصيد البحري بموجب القانون رقم 08-14 ونصوصه التطبيقية يرخص لـ،

I. M.

1. السيد

2. Immatriculé au RC, à sous le numéro

2. المسجل بالسجل التجاري تحت رقم

3. Domicilié à :

3. مقره ب :

à exercer l'activité de mareyage, dans la limite des moyens techniques et administratifs prescrits dans le cahier des charges correspondant .

من اجل ممارسة نشاط بيع السمك بالجملة وفقا للوسائل والإمكانات التقنية والإدارية الواردة في دفتر التحملات المطابق .

Fait, à Rabat le

حرر بالرباط ، في.....



MODELE DE LA CARTE DE MAREYEUR
نموذج بطاقة بائع السمك بالجملة

Recto

بطاقة بائع السمك بالجملة		المملكة المغربية	
Carte de mareyeur		Royaume du Maroc	
N°	رقم	Ministère chargé de la pêche maritime الوزارة المكلفة بالصيد البحري	
			
		Prénom : Nom : CNI/ carte de résident :	
		Raison sociale* : RC :	
Date et lieu de délivrance: تاريخ و مكان التسليم		الإسم الشخصي: الإسم العائلي: البطاقة الوطنية/بطاقة الإقامة:	
Autorité de délivrance : السلطة التي سلمتها		التسمية التجارية*: السجل التجاري :	
Directeur des industries de la pêche maritime مدير صناعات الصيد البحري	*Indication à porter sur la carte lorsque le mareyeur est une personne morale.	* تتم الإشارة إلى هذه العبارة عندما يكون بائع السمك بالجملة شخصا معنويا.	

Verso

* هذه البطاقة شخصية و لا يمكن نقلها أو تفويتها ولا استعمالها إلا من طرف صاحبها (المادة 22 من القانون رقم 14-08).
* كل استعمال غير مشروع يعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 32 من القانون رقم 14-08.

- * Cette carte est strictement personnelle. Elle n'est ni cessible ni transmissible et ne peut être utilisée que par son titulaire (art.22 de la loi n°14-08).
- * Toute utilisation frauduleuse fera l'objet des sanctions prévues par l'article 32 de la loi n° 14-08 .

* يرجى من كل من عثر على هذه البطاقة أن يرسلها في ظرف مغلف من الرسوم إلى قطاع الصيد البحري ص.ب 476
أعدال- الرباط أو إلى أقرب مندوبية للصيد البحري.

- * Toute personne ayant trouvé la présente carte est priée de bien vouloir l'adresser sous pli non affranchi au Département de la Pêche Maritime, B.P. 476 Agdal- Rabat ou à la Délégation des Pêches Maritimes la plus proche.



3. حالات وشروط إنجاز الخبرات التقنية أو البحوث العمومية عند الاقتضاء

المخرجات المطلوبة	الجهة المعنية للإنجاز عند الضرورة	آجال الإنجاز	نوعية الخبرة أو البحث العمومي	المراجع القانونية	تسمية الخبرة التقنية أو البحث العمومي
لا شيء					

4. الأجل المحدد لرد الإدارة على طلب المرتفق:

لا يتعدى 30 يوماً

5. الآثار المترتبة على سكوت الإدارة داخل الأجل المحدد

- القرار الإداري مشمول بمبدأ سكوت الإدارة بمثابة موافقة: نعم
- الإدارة المكلفة بتسليم القرار الإداري أو إشهاد بالسكوت في حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة: مندوبيات الصيد البحري.
- تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة الامتناع عن تسليم القرار الإداري أو الإشهاد بالسكوت: مديرية صناعات الصيد البحري.

6. طرق الطعن المتاحة للمرتفق⁷:

- تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري⁸ التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة سكوت الإدارة بعد انقضاء الآجال المحددة أو في حالة ردها السليبي: الكتابة العامة بقطاع الصيد البحري.

⁷يلجأ إلى تحديد طرق الطعن في غير حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة،

⁸تحدد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري، حسب الحالات، طبقاً لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 55.19

- بالنسبة للقرارات الإدارية المسلمة من طرف الجماعات الترابية، أو مجموعاتها، أو هيئاتها،
تحديد السلطة الجهوية أو الإقليمية التي يمكن للمرتفق اللجوء إليها في حالة عدم الرد على
طعن المرتفق داخل الأجل المحددة: